كلمة ونص

كلَّما!!

محمد أحمد خبازي

كلَّما شاهدنا –كمواطنين– أحد ما من الحكومة يتحدث عن إيصال الدعم إلى مستحقيه، نضع أيدينا على قلوبنا، ونقول: الله يستر من القادم!!.

منذ زمن ونحن نسمع عن إيصال الدعم إلى مستحقيه، والمقصود بالطبع دعم الخبز والمشتقات النفطية والمواد التموينية المقننة، وفي كل مرة كان الدعم لا يصل إلى مستحقيه، بل إن مستحقيه الفعليين زيدت أسعار خبزهم ثلاث مرات، ومشتقاتهم النفطية أربع مرات ولم يحصلوا، ولا يحصلون على لتر مازوت للتدفئة إلا بطلوع الروح، وأسطوانة الغاز ارتفع ثمنها وخفَّ وزنها!!.

وكل ذلك في وقت يسرح فيه كبار المتاجرين بالمشتقات النفطية، ولقمة الخبز من مستغلي ما /نرفل/ فيه اليوم من نعميات الحكومة ويمرحون على كيفهم وهواهم!!.

وفي الوقت الذي كانت تعدنا الحكومة فيه خلال كل تلك السنوات بتحسين مداخيلنا كمواطنين عاملين لدى الجهات العامة في الدولة، وبضبط فلتان الأسواق، لنستطيع شراء ما يلزمنا من مواد غذائية نسند بها أرواحنا الشقية بالغلاء الفاحش، وأجسادنا الهزيلة من الجوع، كانت الأسعار تستعر وتحرق أرواحنا قبل جيوبنا، وتمتص كل الزيادات والتعويضات –بما فيها التعويض المعيشي الأخير– وتستنزفنا منذ الأسبوع الأول من كل شهر!!.

يا حكومتنا: نحن لا نطالب بشيء محال، ولا نريد أن نعيش كما يعيش المواطن في البلاد الاسكندنافية، فنحن نعرف أن الطلب كبير والإمكانات المتاحة شحيحة، بفعل هذه الحرب المجرمة التي تشن على وطننا الحبيب منذ قرابة خمس سنوات، ولكن دعنا نسأل بكل محبة: لماذا نزداد نحن المواطنين فقراً وبؤساً، ويثرى تجار الأزمة ومستغلوها والمستفيدون منها، ولماذا لا يصل الدعم الحقيقي إلينا نحن الذين نستحقه؟.

رئيس اتحاد الحرفيين بدمشق يحذر

شراشف كهربائية غير صالحة وأسطوانات تسرب الغاز

ميليا عبد اللطيف

لم تقتصر ظاهرة الغش على غذاء المواطن فحسب، بل تعدى ذلك إلى تهديد حياته مباشرة عن طريق صناعة شراشف كهربائية محلية الصنع من دون أي مواصفات فنية، هذا ما أكده مروان دبّاس رئيس المكتب التنفيذي لاتحاد الحرفيين بدمشق في تصريح خاص «للوطن» حيث اعتبر هذا العمل بمنزلة جريمة إنسانية تشكل خطراً على المواطن، حيث تصنع تلك الشراشف في حارات شعبية مجهولة المصدر، والعنوان وتاريخ الصناعة كذلك، فهي مكونة من قطعة قماش رقيقة، ومجموعة أشرطة كهربائية شبيهة بالسخانات الكهربائية، مضيفاً إنها لا تتمتع بمعيار حراري لتحديد درجة الحرارة المطلوبة، وأيضاً خالية من وجود إضاءة لمعرفة هل الشرشف يعمل أم لا؟ لكن ما يحدث أنه مجرد وضعه في الكهرباء تبقى درجة الحرارة ترتفع دون توقف عند درجة معينة إلى حين وقوع الحريق.

ولفت دباس إلى وجود جمعية حرفية في اتحاد الحرفيين مختصة بالشؤون الكهربائية ، فبعد معاينتها للشراشف بدقة تبين أنها لا تصلح للاستخدام، وكانت الجمعية قد رفضت استعمالها أو انتشارها في السوق، علماً أن سعر الشرشف يصل إلى ٢٠٠٠ ليرة، مؤكداً أن تكلفة صناعة ١٠٠٠ شرشف كهربائي من هذا النوع ضئيل جداً لا تتجاوز عشرات الآلاف، في حين تباع بملايين الليرات، واصفا ذلك بالاستغلال لحاجة الناس للتدفئة ولا سيما في هذه الأوقات الصعبة من موجات البرد الشديد مع غياب الكهرباء والمازوت، لذلك يضطر الناس لشرائها من دون معرفتهم أو تنبيههم بالكوارث التي تسببها، مؤكداً أن اتحاد الحرفيين خاطب مديرية التموين وبكتب رسمية أكثر من مرة لملاحقة هذه الظاهرة، ومصادرتها من الأسواق، ولكن حسب دباس فإنه إلى الآن لا يوجد رد على هذا الموضوع، مشدداً على ضرورة مخالفة ومحاسبة البائع الذي يشتري من دون معرفة لمصدر وعنوان مكان التصنيع.

أما الظاهرة الأخرى والخطيرة كذلك فهي وجود نسبة كبيرة من اسطوانات الغاز يتسرب منها الغاز وهي بحاجة إلى صيانة، وأنّ شركة توزيع الغاز هي الجهة الوحيدة المخولة بصيانتها بحسب القانون، كما أن الشركة حاولت مراراً وتكراراً إلقاء المسؤولية على الموزعين، بأن الصيانة من مسؤوليتهم، علماً أن الشركة تقوم بتعبئة تلك الاسطوانات غير الآمنة، مع ضغطها بقوة أكثر، لكن هذا الإجراء لا يمنع من تسرب الغاز، ناهيك عن التلاعب بوزن الاسطوانة وتخفيضها من ١٠ كغ إلى ٨ كيلو غرامات فقط.

وختم رئيس اتحاد الحرفيين بدمشق أن إهمال صيانة الاسطوانات أمر غير مقبول وأن شركة توزيع الغاز لا تقدر خطورة ذلك، لأن الاسطوانة عبارة عن قنبلة موقوتة موجودة بالبيت قد تنفجر في أي لحظة، في حال عدم أخذ الحذر، أو الإجراءات اللازمة لمنع وقوع مثل تلك الحوادث.

أنجزنا حتى اليوم ربع مليون مسكن بسعر التكلفة

سكري: مشروع قانون سكني جديد يحل مشاكل تأمين الأرض وتمويل البناء

محمود الصالح

أقرت الحكومة خلال الأيام الماضية قانوناً جديداً للتعاون السكني بديلاً من المرسوم ٩٩ لعام ٢٠١١ الذي ينظم عمل قطاع التعاون السكني في البلاد وهذا القانون في طريقه إلى مجلس الشعب للمناقشة تحت قبة البرلمان من اللجنة التشريعية ومن ثم أعضاء المجلس مع الحكومة، وللإضاءة على المشروع التقت «الوطن» المحامي زياد سكري عضو اللجنة التشريعية في مجلس الشعب رئيس الاتحاد العام للتعاون السكني للحديث عن مشروع القانون الجديد فقال: تكمن أهمية هذا المشروع في أنه قد أوجد حلولاً جذرية للمعضلة التي واجهت عمل الجمعيات التعاونية السكنية على مدى أكثر من ربع قرن والمتمثلة في تأمين الأراضي اللازمة لإشادة المساكن التعاونية من جهة وفي إيجاد سبل التمويل ومصادر إمداده بالقروض اللازمة لإنجاز تلك المساكن من جهة أخرى حيث نصت المادة رقم ٢٢ من مشروع هذا الصك التشريعي الجديد على أن يتم تأمين الأراضي اللازمة للجمعيات التعاونية السكنية داخل المخططات التنظيمية العامة والمصدقة إما تخصيصاً من الجهات العامة بما فيها الوحدات الإدارية أو شراء من القطاع الخاص في حال عدم كفاية الأراضي المخصصة من هذه الجهات وكذلك بنسبة من المقاسم المخصصة للسكن الشعبي بموجب قانون تنفيذ التخطيط وعمران المدن، وإما خارج المخططات التنظيمية لإشادة الضواحي التعاونية السكينة ويتم تأمين الأراضي اللازمة لإشادة هذه الضواحي من عقارات الدولة الخاصة وغير المخصصة لإحدى الجهات العامة أو الشراء من القطاع الخاص.

وفي مجال القروض نصت المادة رقم ١٨ من مشروع القانون على إحداث صندوق للخدمات المالية خاصة بقطاع التعاون السكني وذلك بقرار يصدر عن وزير الإسكان والتنمية العمرانية بالتنسيق مع الوزير المختص بناء على اقتراح الاتحاد العام، ومهمة هذا الصندوق منح القروض للجمعيات وتمويل عمليات شراء الأراضي، ويرى سكري أنه بمقتضى هاتين المادتين تكون مشكلة تأمين الأراضي والتمويل اللازم ومنح القروض بطريقها إلى الزوال، وكذلك احتوى مشروع القانون على ٥٤ مادة أحاطت بمجمل عمل قطاع التعاون السكني ونظمت العمل فيه بشكل دقيق ومرن ومنها المادة ٦ التي بموجبها تكون مستندات وسجلات ودفاتر وأختام جهات قطاع التعاون السكني في حكم الأوراق والمستندات الرسمية.. والمادة رقم ٧ التي تحدثت عن إجراءات التبليغ للأعضاء لاجتماعات الهيئة العامة وهيئة المستفيدين و٨ و٩ حددتا آلية تأسيس الجمعية وشروط العضوية وزوالها والمادة ٢٥ التي أوجدت طريقاً جديداً لإفراز مشاريع الجمعيات التعاونية وتسجيلها لدى السجل العقاري خلال ستة أشهر من إنهاء الإكساء الخارجي والمادة ٢٦ حول كيفية تنازل العضو في الجمعية عن رقم العضوية أو الاكتتاب أو التخصص، والمادة ٤٧ التي خصت القطاع بمجموعة من المزايا والإعفاءات في حالة إشادة مساكن لا تزيد مساحتها على ١٣٠م٢ والمواد ٤٨-٤٩-٥٠ التي حددت بموجبها العقوبات التي تفرض على المؤسسين وأعضاء مجالس الإدارات ولجان المراقبة ولجان المشاريع.

وأكد سكري أن الأمل معقود على صدور هذا الصك التشريعي في أقرب فرصة لكونه يشكل نقلة نوعية مهمة جداً في مسيرة قطاع التعاون السكني وبما يمكن هذا القطاع من إنجاز مهامه في إسكان منتسبيه الذين يتجاوز عددهم ستمئة ألف عضو والمساهمة بإيجابية في مسيرة إعادة البناء والإعمار بعد أن تمكن خلال مسيرته من إنجاز أكثر من ربع مليون مسكن وأثبت أنه الأمل والملاذ لذوي الدخل المحدود لتأمين مسكن صحي وبسعر الكلفة.

> يهدف لتوفير مساكن لـ٦٠٠ ألف تعاوني

تأخر صرف مستحقات المتقاعدين بدمشق.. و«استعصاء» الراتب بين التأمينات والبريد كل شهر

شاويش لـ«الوطن»: اعتماد آلية واحدة للصرف ونحو ١,٥ مليار ليرة شهرياً لـ٢٢ ألف متقاعد

فادي بك الشريف

معاناة كبيرة للمتقاعدين في الدولة تتجدد كل شهر في دمشق في الاصطفاف طوابير كبيرة ولساعات بغية الحصول على الراتب التقاعدي في كوات المؤسسة العامة للبريد بدمشق دونما جدوى وسط تأخر عمليات الصرف الحاصلة كل شهر لأسباب ومبررات تقذفها كل جهة لأخرى بلا حلول فاعلة تضع حداً لهذا التأخير وتسد رمق المتقاعد في ضياع وقته وتحمله تكاليف وأجور النقل والانتظار.

شكاوى كثيرة وصلت إلى صحيفة «الوطن» تطالب بضرورة وضع حل لهذا الموضوع واحترام وقت وظروف المواطن وتحديد آلية العمل بين المؤسسة العامة للتأمينات مع مؤسسة البريد والمراكز التي تقدم المعاشات للمتقاعدين.

وكشفت محافظة دمشق أنه تم إجراء جولات ميدانية مفاجئة على كل من تأمينات وبريد محافظة دمشق، حيث لوحظ وجود مشكلة في الانتظار ومعاناة في تحويل المبالغ وتأخر الرواتب التقاعدية الأمر الذي سبب لهم الكثير من المتاعب والمصاريف المادية نتيجة قدومهم وانصرافهم من دون قبض الراتب.

وفي كتاب حصلت عليه «الوطن» بررت مؤسسة البريد بدمشق أسباب التأخير في صرف رواتب المتقاعدين الذين أتعبهم مادياً ومعنوياً خلال الأشهر الثلاثة الماضية بأن البريد يستلم كتلة الرواتب التقاعدية التي يتم تحويلها من التأمينات الاجتماعية بدمشق حكماً قبل ٢٠ من كل شهر وتنحصر مهمة البريد بصرف هذه الرواتب في ٢٠ من كل شهر ولكن نتيجة الظروف الحالية يتم تحويل رواتب المتقاعدين للبريد على دفعات.

وبينت المؤسسة أن أعداد المتقاعدين بدمشق يقدر بـ٢٨ ألف متقاعد، مشيرة إلى وجود ١١ مكتب بريد في مناطق الزاهرة – باب مصلى– قصاع– قزازين– ركن الدين– مهاجرين– دمر البلد– دمشق الجديدة– الجلاء– أمية– الحريقة، مؤكدة أنه تم استحداث ٥ كوات داخل مبنى المديرية.

كما أشارت إلى أن عدد المتقاعدين ونتيجة الظروف وصل إلى ٣٢ ألف متقاعد بزيادة ٤ آلاف ذاكرة أنه يتم صرف رواتب المتقاعدين عبر النوافذ المذكورة بنسبة ٣٠٪ تقريباً من الكتلة الإجمالية للرواتب ويتم توزيع الرواتب التقاعدية الباقية عن طريق بطاقات الصراف الآلي التابعة للعقاري والتجاري، إضافة إلى إيصال الرواتب إلى المنازل لقاء رسم خدمة.

أما تبريرات المؤسسة العامة للتأمينات فكانت بأن المؤسسة تقوم بتحويل الرواتب على عدة دفعات تبدأ بـ١٧ من كل شهر وتقدر بنحو خمس كتل، ويستمر تحويل الرواتب على دفعات يومية حتى انتهاء كتلة الرواتب والسبب في ذلك أن المؤسسة تقوم بتحصيل الأموال العائدة لفرع تأمينات دمشق، حيث يتم العمل بطريقة الصراف الآلي ولم تشهد أي مشكلة ولا سيما أن حجم التعامل بها يقدر بنحو ٧٠٪ من كتلة الرواتب التقاعدية.

ذاكرة أن التأخير يكون في صرف الرواتب عن طريق كوات البريد بسبب الوقت الزمني الذي تستغرقه عملية تحويل كتلة الرواتب في تأمينات دمشق.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين عضو المكتب التنفيذي لقطاع الخدمات في محافظة دمشق محمد رفيق شاويش: أن اللجنة بعد رصدها المشكلة اقترحت اعتماد خدمة بطاقات الصراف الآلي لتكون الآلية الوحيدة لقبض الرواتب التقاعدية نظراً لنجاح آلية العمل من خلالها وأن المشكلة كانت في تحويل المبالغ إلى الكوات المخصصة في الوقت اللازم.

ولفت شاويش إلى أنه يصرف كل شهر للمتقاعدين نحو ١,٥ مليار ل.س بدمشق، مؤكداً أن كوات البريد جاءت إضافة للخدمات التي تقدمها للمواطنين، مشيراً إلى تأكيد ضرورة فتح حساب بإشراف مباشر بين التأمينات والبريد لمعالجة هذا الأمر، علماً أن المشكلة تكمن في الفارق الزمني في التحويل والتي تصل ليوم أو يومين ما يسبب ضغطاً وإرباكاً.

من جانبه أكد المحامي فيصل سرور عضو المكتب التنفيذي لشؤون القطاع المالي في المحافظة في تصريح لـ«الوطن»: أن محافظ دمشق وجه بوضع آلية محددة ثابتة كل شهر لصرف رواتب المتقاعدين وتخفيف الأعباء عليهم وتقديم كل التسهيلات والخدمات المناسبة دون أي عوائق أو تأخير.

عمال مصارف درعا للحكومة:

عقلنة الدعم ينبغي أن تكون عاقلة

درعا – الوطن

أكد المشاركون في المؤتمر السنوي لنقابة عمال المصارف والتجارة والتأمين ضرورة أن تراعي سياسة الحكومة في عقلنة الدعم الظروف المعيشية الصعبة للعمال وألا تكون على حسابهم وخاصة في ظل ارتفاع الأسعار وعدم ملاءمة الأجور لها، وأشاروا إلى القرارات المتكررة برفع أسعار الخدمات على اختلافها وآخرها رفع قيمة الكهرباء، وطالبوا بحل مشكلات التأمين الصحي لجهة إلزام جميع المتعاقدين من أطباء وصيادلة ودور أشعة ومخابر بتقديم الخدمات وفقاً لشروط العقد وتشميل أفراد الأسرة والمتقاعدين بالطبابة وفسخ العقد مع شركات النفقات الطبية التي لا تمثيل لها في المحافظة لأن ذلك يحرم المؤمن لديها من الحصول على حقوقه الصحية رغم أنه يدفع قسطاً شهرياً من راتبه لقاء ذلك، وأملوا بحل معضلة النقل التي أرهقت جميع العاملين عبر تأمين وسائط نقل جماعية تقل العاملين من وإلى أماكن عملهم لما فيه مصلحة مشتركة إذ يتمكن العامل من الوصول إلى عمله في الوقت المحدد من دون معاناة وتكاليف مادية ويؤدي عمله حتى انتهاء الدوام ولا يغادر مبكراً معطلاً مصالح المراجعين لتأمين نفسه في وسائط النقل العامة، إضافة إلى ضرورة زيادة عدد الصرافات الآلية التابعة للمصارف وخاصة العقاري الذي يعاني نقصاً كبيراً منها بمقابل تزايد عدد المتقاعدين الذين بلغ عددهم لديه ١٠٧٩٠ متقاعداً، وتفعيل دوائر التنفيذ لدى المحاكم من أجل تحصيل ديون بعض المصارف والتشديد على محاسبي دوائر المدينين والكفلاء بحسم النسبة القانونية من رواتبهم، وخاصة أن بعض العاملين لا يلتزمون بتسديد القروض الممنوحة لهم بالوقت المحدد، وترميم النقص الحاصل في أعداد العاملين، وإعادة فتح قروض الدخل المحدود والتوفير، والمساعدة في تحصيل ديون مؤسسة التأمينات الاجتماعية بفرع درعا، وتأمين أماكن وأثاث يتناسب مع عمل بعض الدوائر التي انتقلت من مقراتها الرئيسية، وإعطاء الحوافز الإنتاجية لعمال المصارف، والعمل على حل التشابكات المالية بين المصارف العامة والدوائر الحكومية، ولفت بعض أعضاء المؤتمر إلى أهمية تأمين مادة السكر المقنن على القسيمة ٧٩ المستحقة عن النصف الثاني من العام الفائت حيث لم توزع حتى تاريخه أي كميات تذكر للمواطنين الذين يراجعون منافذ الاستهلاكية باستمرار للسؤال عنها وخاصة أن سعر هذه المادة في السوق الخاص أكثر من أربعة أضعاف سعرها المدعوم وذلك أسوة بالمحافظات الأخرى التي تم توزيع المادة فيها.

> ١٠ آلاف متقاعد وصرافات العقاري لا تعمل!!